**مذكرة رقم CM.3: التصنيف التاكسونومي للتواصل بشأن إصدارات ومنتجات وتحديثات الإحصاءات الاقتصادية: استبيان اختبارات المستخدمين**

انطلاقا من رغبة فرقة العمل المعنية بالتواصل بشأن نظام الحسابات القومية/دليل ميزان المدفوعات في تحسين أسلوب التواصل حول الإحصاءات الاقتصادية الكلية طرحت فرقة العمل مجموعة من المقترحات يمكن أن تعتمدها السلطات الوطنية لتحسين سبل التواصل بشأن تنقيحات البيانات ومجموعات البيانات التاريخية وجودة البيانات.

وسوف يكون من دواعي امتناننا التعرف على آرائكم حول التغييرات المقترحة ونرجو منكم التكرم باستكمال بيانات المسح التالي والتعبير عن آرائكم كمستخدمين على نحو عملي قدر المستطاع. ويتألف المسح من خمسة أسئلة: ويتناول كل سؤال في البداية شرح المقترح ثم يطلب التعرف على رؤية المستخدمين عما إذا كان التغيير المقترح سيؤدي إلى تعميق فهمهم للإحصاءات الاقتصادية الكلية أم لا.

### **التواصل بشأن التنقيحات**

ينبغي أن يحرص منتجو الإحصاءات الاقتصادية بصفة مستمرة على تحقيق التوازن بين احتياج المستخدمين للبيانات الاقتصادية عالية التواتر والحديثة واحتياجهم للبيانات الاقتصادية ذات الدرجة العالية من الدقة. ولمعالجة هاتين السمتين الضروريتين في الإحصاءات الاقتصادية، توصل خبراء الإحصاءات الاقتصادية الكلية ومستخدميها إلى اتفاق ضمني. ويقضي هذا الاتفاق بأن يقوم خبراء إحصاءات الاقتصاد الكلي بتوفير بيانات عالية التواتر وحديثة تعبر عن الأوضاع الاقتصادية الجارية بشرط استعداد مستخدمي الإحصاءات للقبول بالتحديثات التي يتم إدخالها على نفس التقديرات في وقت لاحق. وقد تأخذ تنقيحات الإحصاءات الاقتصادية الكلية أشكالا مختلفة. فبعض التنقيحات صغرى ولا تنطوي إلا على تحديثات للبيانات المصدرية، بينما هناك تنقيحات كبيرة وتنطوي على تغييرات في الإطار المفاهيمي والأساليب التي ترتكز عليها عملية إعداد التقديرات. ولإرشاد المستخدمين نحو تعميق فهمهم لطبيعة التنقيحات ونطاق تغطيتها، يقترح نظام الحسابات القومية المحدَّث اعتماد مصطلحات وتعاريف موحدة لمختلف فئات التنقيحات. ويقترح تصنيف التنقيحات في ثلاث فئات على النحو التالي:

**التنقيحات الدورية:** إدراج البيانات المصدرية والنماذج والأساليب (أو أي منها) التي تتسم بدرجة أكبر من الاكتمال (لكنها غير نهائية) في عملية إعداد البيانات للحصول على التقديرات شبه السنوية والسنوية. ويمكن إجراء هذه التنقيحات على مدار السنة على فترات (سنوية غالبا) دورية أو لدى توافر بيانات جديدة. وقد تتضمن التنقيحات الدورية كذلك تصحيح أخطاء إعداد البيانات أو تعديلات منهجية صغرى خارج عملية التنقيح المعيارية أو الشاملة.

**التنقيحات المعيارية:** إدراج البيانات التاريخية النهائية لكافة البيانات المصدرية في الإحصاءات الاقتصادية. والتنقيح المعياري يفترض أن برنامج الحسابات القومية لا يتوقع تلقي أي معلومات إضافية لاستخدامها في تحسين الجودة الكلية للإحصائية الاقتصادية. ولا يمكن إنشاء التقديرات المعيارية إلا عند توافر البيانات التاريخية النهائية لكل من هذه البيانات المصدرية. وأثناء إجراء هذه التنقيحات يستغل كثير من البلدان تلك الفرصة لتغيير سنة الأساس في حساباتها القومية وتحديث أوزانها الترجيحية إذا كانت تستخدم أوزانا ثابتة في حساباتها لحجم إجمالي الناتج المحلي.

**التنقيحات الشاملة:** حالة خاصة من التنقيحات المعيارية حيث لا تقتصر الإحصائية الاقتصادية على إدماج البيانات التاريخية النهائية للبيانات المصدرية فحسب، بل إنها تدمج كذلك ما يستجد أو يتم تحديثه من المفاهيم، أو المعالجات المحاسبية، أو التصنيفات، أو الأساليب المحسّنة. وتحدث هذه التنقيحات عموما عندما تكون هناك تغييرات كبيرة في المعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد بيانات الحسابات. وينتج عنها غالبا انقطاع في السلاسل الزمنية وظهور الحاجة للجوء البرامج إلى التنبؤ الارتجاعي بهذه التغييرات بمرور الوقت.

1. ***هل المصطلحات آنفة الذكر وتعاريفها تساعدك على تفهم نطاق مختلف أنواع التنقيحات المحتملة في إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات ومالية الحكومة؟***
	1. أوافق (ب) لا أوافق يرجى الإيضاح: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

تعليقات إضافية:

### **التواصل بشأن الإصدارات ومجموعات البيانات التاريخية**

اعتمدت أجهزة إحصائية كثيرة هياكل "تسمية" متنوعة عند نشر التقديرات الاقتصادية الكلية. ومع هذه التسميات المختلفة يتعذر على المستخدمين مقارنة الإصدارات الاقتصادية بين مختلف البلدان والمنظمات الدولية. ولمعالجة هذه المسألة تتضمن النسخة المحدثة من نظام الحسابات القومية مقترحا باعتماد السلطات الإحصائية منهج مشترك عند تسمية إصدارات البيانات. ويتضمن منهج التسمية المشترك خمسة عناصر: (1) نوع الإصدار؛ و(2) مستوى الحداثة؛ و(3) معدل التواتر؛ و(4) الفترة المرجعية؛ و(5) فترة التحديث.

على سبيل المثال، تنشر الولايات المتحدة (مكتب التحليل الاقتصادي) ثلاث مجموعات من البيانات التاريخية لإحصاءات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية ضمن دورة معينة للنشر وتشير إلى هذه الإصدارات المختلفة بالتقديرات المسبقة، والتقديرات الثانية، والتقديرات الثالثة. وعلى نفس الغرار، يقوم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي "يوروستات" بإصدار مجموعتين من البيانات التاريخية لإحصاءات إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية في كل دورة نشر وتشير إلى هذين الإصدارين باسم الإصدار "العاجل" و"المجملات الرئيسية" لإجمالي الناتج المحلي.

ويقترح فريق العمل المعني بتحديث نظام الحسابات القومية أنه في حالة نشر إصدارات منتمية إلى مجموعات بيانات تاريخية متعددة خلال فترة مرجعية معينة، ينبغي أن تتضمن طابع التاريخ والوقت الذي يشير إلى عدد الأيام التي بين تاريخ الإصدار والفترة المرجعية. وعلى سبيل المثال، يقترح تحديث نظام الحسابات القومية أن يحمل "الإصدار العاجل" الصادر عن يوروستات للربع الرابع من 2022 السمات التالية:

**دوري، 45 يوما، إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية، الربع الرابع من 2022 (2022 ربع 1 - 2022 ربع 3).**

ويقترح فريق العمل المعني بتحديث نظام الحسابات القومية كذلك أن يكون نوع التنقيح (دوري، معياري، شامل) متضمنا في التسمية. فعلى سبيل المثال، نشرت كندا في نوفمبر 2022 المقاييس المرجعية للحسابات القومية لعام 2019 والبيانات المنقحة ربع السنوية للفترة من 2019 ربع 1 إلى 2022 ربع 2. وأعطت التسمية التالية لإصدارها: **إجمالي الناتج المحلي، الدخل والإنفاق، الربع الثالث 2022**

والتسمية المقترحة لهذا الإصدار هي كالتالي:

**معياري، 60 يوما، إجمالي الناتج المحلي ربع السنوية، الربع الثالث من 2022 (2019 ربع 1 - 2022 ربع 2).**

1. ***هل التسمية المهيكلة للإصدارات على النحو التالي: (1) نوع الإصدار؛ و(2) مستوى الحداثة؛ و(3) معدل التواتر؛ و(4) الفترة المرجعية؛ و(5) فترة التحديث، تسمح بفعالية إيصال مغزى نطاق تغطية الإصدار، والفترات الخاضعة للتنقيح، ومستوى حداثة البيانات ومعدل تواترها؟***
	1. أوافق (ب) لا أوافق يرجى الإيضاح: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

تعليقات إضافية:

### **تحليل التنقيحات**

تنقيحات الإحصاءات الاقتصادية الكلية قد تكون نتيجة تغييرات في الإطار المنهجي / المفاهيمي / المحاسبي، وتغييرات نطاق التغطية، وتغييرات البيانات المصدرية، وتغييرات في طريقة العرض. وتعبر التغييرات المفاهيمية عما يتم قياسه - مثل تغيير حدود الأصول لتشمل الاستثمار في البحوث والتطوير. وتعبر تغييرات نطاق التغطية عن إدراج نشاط ما كان فيما سبق غير ذي قيمة لكنه أصبح ذا قيمة. وتعكس تغييرات البيانات المصدرية إدراج بيانات إدارية تم الحصول عليها حديثا أو النتائج المستخلصة من آخر مسح سكاني أو اقتصادي. أما تغييرات طريقة العرض فهي تعبر عن طريقة عرض الإحصاءات أو تسميتها أو تعريفها، ولكن دون أي تغيير في التقديرات.

والاقتراح هنا هو أنه لدى عرض البلدان تنقيحات إحصاءات الحسابات القومية / ميزان المدفوعات / مالية الحكومة فإنها تقوم بتفكيك عناصر التنقيحات إلى الفئات التالية:**(1) تغييرات منهجية / مفاهيمية / محاسبية؛ و(2) تغييرات نطاق التغطية؛ و(3) تغييرات البيانات المصدرية.**

راجع جدول التنقيحات الذي أعده الجهاز الإحصائي في جنوب إفريقيا (هيئة إحصاءات جنوب إفريقيا) في شهر أغسطس 2021 مبينا التنقيحات في إحصاءات إجمالي الناتج المحلي في الفترة من 2011 إلى 2020 نتيجة إجراء مقارنة مرجعية.



ويقترح نظام الحسابات القومية/دليل ميزان المدفوعات المحدَّث أن يقوم معدو البيانات بتفكيك عناصر التنقيحات على النحو التالي:

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **مصدر التنقيح** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** | **2019** |
| سلسلة البيانات الأصلية |  |  |  |  | 4973 |
| تنقيحات نتيجة تغييرات منهجية / مفاهيمية / محاسبية. |  |  |  |  |  |
| تنقيحات نتيجة تغييرات في نطاق التغطية. |  |  |  |  |  |
| تنقيحات نتيجة تغييرات في البيانات المصدرية. |  |  |  |  |  |
| سلسلة البيانات المنقحة |  |  |  |  | 5521 |

1. ***هل ترى أن تفكيك عناصر التنقيحات على النحو المبين أعلاه سوف يساعد مستخدمي الإحصاءات لديك في فهم الأساس المنطقي لعملية التنقيح ومدى جودة التقديرات المنقحة؟***
	1. أوافق (ب) لا أوافق (ج) محايد يرجى الإيضاح: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

**تعليقات إضافية:**

### **التواصل بشأن أنواع المنتجات**

زادت في العقود الأخيرة وتيرة التغيرات الاقتصادية. ويناشد حاليا مستخدمو الإحصاءات الاقتصادية معديها العمل على إنتاج مجموعة متزايدة من المنتجات الإحصائية بمزيد من التفاصيل وعلى مستوى أعلى من حداثة البيانات. واستجابة لهذا الطلب بتوفير بيانات أكثر حداثة وعالية التواتر باشر خبراء إحصاءات الاقتصاد الكلي اعتماد استراتيجية إنتاج ونشر تقديرات لم تكن تخضع من قبل لنفس مستوى الصرامة في الإحصاءات الرسمية واعتمدوا عدة تسميات مختلفة لهذه التقديرات. واختار بعضهم استخدام مصطلح الحسابات التابعة (تماشيا مع تعريف نظام الحسابات القومية)، ويشير آخرون إلى هذه التقديرات بالتجريبية بينما يشير إليها غيرهم بالمؤقتة أو المسوَّدة. وتختلف المصطلحات المستخدمة من بلد لآخر، وحتى في البلد نفسه قد تُستخدم مصطلحات مختلفة للتعبير عن مختلف المنتجات.

وعلى الرغم من استخدام الواصفات المختلفة من أجل "تسمية" المنتجات، فهناك عادة عنصر مشترك يتم إبلاغه للجمهور - وهو الجودة. وتقترح فرقة العمل المعنية بالتواصل بشأن نظام الحسابات القومية/دليل ميزان المدفوعات اعتماد أسلوب التصنيف التاكسونومي ثنائي المستوى لتصنيف منتجات الإحصاءات الاقتصادية الكلية. ويقترح المستوى الأول في التصنيف التاكسونومي استخدام مصطلح ***الإحصاءات الرسمية***. والإحصاءات الرسمية هي تلك التقديرات التي تنطوي على المفاهيم، والأساليب، والقواعد المحاسبية، والتصنيفات الموصى بها على المستوى الوطني أو المعتمدة دوليا وتستوفي كل المعايير اللازمة. وتُنتَج هذه الإحصاءات عادة باستخدام البيانات المصدرية عالية الجودة والخاضعة لاختبارات ضمان الجودة الصارمة والتي أفادت من قدر كبير من آراء المستخدمين التقييمية.

وتتألف الإحصاءات الرسمية من التقديرات المؤقتة أو التقديرات النهائية. وتتضمن التقديرات المؤقتة من المفاهيم، والأساليب، والقواعد المحاسبية، والتصنيفات المعتمدة على المستوى الوطني أو دوليا. غير أن هذه البيانات تأخذ الطابع المؤقت لأنها تمثل غالبا تقديرات مبكرة قبل توافر بيانات أكثر شمولا. ومن أهم السمات المميزة للتقديرات المؤقتة هو توقعات أنها سوف "تتأهل" قريبا إلى وضع الإحصاءات الرسمية النهائية. وقبل وضع المنتج في صيغته النهائية وتأهله إلى وضع "الإحصاءات الرسمية"، يتعين خضوعه للتمحيص للتأكد من استيفائه متطلبات ضمان الجودة ومدخلات المستخدمين وآرائهم التقييمية، حيث تركز مدخلات المستخدمين على مدى صلاحية المنتج للاستخدام ومدى ملاءمة أبعاده المختلفة أو احتياجها للتغيير. وقد تنطوي هذه المدخلات على آراء تقييمية حول مدى ملاءمة تواتر البيانات ومستوى حداثتها ودرجة تفصيلها وصيغة نتائجها وخلافه.

أما المستوى الثاني فيشير إلى التقديرات التجريبية، وهي تقديرات ينشرها الجهاز الإحصائي الوطني في الحالات التي قد يخرج فيها عن حدود المفاهيم، أو الأساليب، أو القواعد المحاسبية، أو التصنيفات الموصى بها على المستوى الوطني أو دوليا في إنتاج التقديرات. وفي أغلب الأحيان قد تكون ذات طابع بحثي أو إرشادي. والبيانات المصدرية المستخدمة في إعداد هذه التقديرات ربما لم يسبق اختبارها وقد يتعذر قياس جودتها كميا على النحو المتبع في الإحصاءات الرسمية. ويتم إبلاغها من منظور "إثبات المفهوم" بينما الدافع الرئيسي لنشرها هو استطلاع الآراء التقييمية بغية تحسين مستوى التقديرات. ومن غير المتوقع في هذه المرحلة أن تتأهل هذه التقديرات بأي حال من وضع البيانات التجريبية إلى وضع البيانات الرسمية، غير أنه في حالة تطبيق مجموعة من التحسينات فإنها قد تستوفي المعيار اللازم لاعتبارها إحصاءات رسمية. وغالبا ما تكون هذه الإصدارات ذات طابع مخصص من حيث تواتر تحديثات بياناتها. ويعرض الجدول التالي ملخصا للتصنيف التاكسونومي لجودة المنتجات:

|  |  |
| --- | --- |
| **المستوى 1** | **الإحصاءات الرسمية:** التقديرات التي تنطوي على المفاهيم، والأساليب، والقواعد المحاسبية، والتصنيفات الموصى بها على المستوى الوطني أو المعتمدة دوليا وتستوفي كل المعايير اللازمة. |
| * **التقديرات المؤقتة:** تمثل التقديرات المبكرة قبل توافر بيانات أكثر شمولا.
 |
| * **التقديرات النهائية:** تمثل تقديرات مؤلفة من البيانات المتاحة الأكثر شمولا.
 |
| **المستوى 2** | **التقديرات التجريبية:** تقديرات ينشرها الجهاز الإحصائي الوطني في الحالات التي قد يخرج فيها عن حدود المفاهيم، أو الأساليب، أو القواعد المحاسبية، أو التصنيفات الموصى بها على المستوى الوطني أو دوليا في إنتاج التقديرات. وفي أغلب الأحيان قد تكون ذات طابع بحثي أو إرشادي. |

1. ***هل التصنيف التاكسونومي أعلاه لنوعية المنتجات يقدم لك مؤشرا عن جودة كل منتج ويساعدك على تحديد صلاحية استخدامه في أغراض عملك المعينة؟***
2. أوافق (ب) لا أوافق (ج) محايد يرجى الإيضاح: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

**تعليقات إضافية:**

### **تمييز المنتجات الإحصائية**

إلى جانب الحاجة للتواصل بشأن جودة المنتجات الإحصائية للمستخدمين هناك حاجة كذلك لوضع تسميات متسقة لمختلف الكشوف الاقتصادية الكلية المصاحبة للأطر المحاسبية الاقتصادية الكلية في نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة. وعلى سبيل المثال، هناك تسميات مستخدمة في نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة تفتقر جميعها إلى تعريف واضح مثل الحسابات، والحسابات التابعة، والجداول التكميلية، والبيانات أو الكشوف، والحسابات الفرعية.

وسوف يكون من المفيد لمستخدمي الإحصاءات قيام البلدان باتباع ممارسات مماثلة عند الإشارة إلى المنتجات أو المخرجات الإحصائية المقترنة بمعيار إحصائي معين. فمن خلال إرساء تسميات وتعاريف مشتركة يمكن تعميق فهم مستخدمي البيانات لهذه الإحصاءات، بما في ذلك كيفية توافقها معا وكيفية مقارنتها بين البلدان المختلفة.

فالحسابات حسب تعريفها في نظام الحسابات القومية تضم بندا افتتاحيا وآخر ختاميا وتتألف من قيود مدينة وقيود دائنة إلى جانب بند موازن. والحسابات مرتبطة كذلك ببعضها البعض بحيث ينبغي أن يكون البند الختامي في الحساب هو البند الافتتاحي في الحساب اللاحق. ويبدو من المنطقي أن أي منتج ضمن الأطر المحاسبية للاقتصاد الكلي يضم بندا افتتاحيا، ورصيدا ختاميا، وقيودا مدينة ودائنة، وبندا موازنا ينبغي اعتباره بمثابة حساب.

ونظام الحسابات القومية هو عبارة عن سلسلة من الحسابات الاقتصادية يرتبط فيها كل حساب بالآخر. ويتيح نظام الحسابات القومية كذلك للمستخدمين المرونة في إعداد "حسابات تابعة" (satellite accounts) غير أن مصطلح "تابع" (satellite) ليس مفهوما بالقدر الكافي للمستخدمين. ونقترح أن تتناول الطبعات المحدَّثة من نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة التمييز بين ثلاثة أنواع من الحسابات، وهي: الحسابات الرئيسية، والحسابات المواضيعية (التي تمثل إعادة ترتيب الحسابات الرئيسية) والحسابات الموسعة (التي تعكس التوسعات في الحدود الرئيسية لكل من نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة، مثل التوسعات في حدود الإنتاج أو حدود الأصول).

وإلى جانب الحسابات، يوصي كذلك كل من نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة البلدان بإنتاج "جداول" لعرض المعلومات الاقتصادية. ويمكن تمييز مصطلح "جدول" عن "الحساب" بأن الجداول لا تضم بنودا موازنة ولا تمثل حلقة من سلسلة مترابطة من الحسابات الاقتصادية. وبينما يوصى باستخدام بعض الجداول في نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة هناك جداول أخرى لها طابع استنسابي حيث يكون إعدادها وفق حاجة المستخدمين وأهميتها النسبية. وفي ظل هذه التعاريف نقترح استخدام المصطلحات التالية عند الإشارة إلى الحسابات والجداول المختلفة في نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة:

|  |  |
| --- | --- |
| **الحسابات:** تضم بنودا موازنة وتشكل جزءا من تسلسل جدولي لسلسلة مترابطة من الحسابات الاقتصادية. وتضم بندا افتتاحيا وبندا ختاميا وبندا موازنا ولها هيكل قائم على القيود المدينة والقيود الدائنة.  | **الجداول:** لا تضم بنودا موازنة ولا تشكل جزءا من تسلسل جدولي لسلسلة مترابطة من الحسابات الاقتصادية. ومن أمثلتها "جداول العرض والاستخدام" و"جداول المدخلات والمخرجات".  |
| **تسلسل الحسابات الاقتصادية** | **الجداول الاقتصادية** (من أمثلتها "جداول العرض والاستخدام" و"جداول المدخلات والمخرجات"، و"جداول العمالة" والتي يوصي نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة كل البلدان بإنتاجها ونشرها).  |
| **الحسابات التكميلية** | **الجداول التكميلية** (من أمثلتها جداول معاشات التقاعد، وجداول الكيانات ذات الأغراض الخاصة، إلخ.)  |
| **الحسابات الموسعة** (التي تتغير فيها الحدود المعتمدة في نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة - ومن أمثلتها "حساب عمل الأسر المعيشية غير مدفوع الأجر"، و"حساب رأس المال البشري")  |  |
| **الحسابات المواضيعية** (التي لا تتغير فيها الحدود المعتمدة في نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات وإحصاءات مالية الحكومة مع الحفاظ على هيكل الحسابات (قيود الجانبين الأيمن والأيسر والبنود الموازنة - ومن أمثلتها "حسابات السياحة"، و"حسابات الأنشطة الثقافية"، و"حسابات الأنشطة الرياضية"، إلخ) |  |

1. ***هل تسميات الحسابات والجداول أعلاه تعبر بفعالية عن الغرض من كل منتج؟***
2. أوافق (ب) لا أوافق (ج) محايد يرجى الإيضاح: \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

**تعليقات إضافية:**